

Distr.: General  
6 June 2023  
Arabic  
Original: English



الدورة الثامنة والسبعون

البند 139 من القائمة الأولية\*

الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2024

## الرقابة الداخلية: الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2024

### تقرير اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة

#### موجز

يتضمن هذا التقرير تعليقات اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة ومشورتها وتوصياتها بشأن الميزانية البرنامجية المقترحة لمكتب خدمات الرقابة الداخلية لعام 2024. ولا تزال اللجنة تضح في اعتبارها أن الأمين العام دعا في مبادرة الإصلاح التي اتخذها إلى عدة أمور منها تعزيز المساءلة. وتدرك اللجنة أيضاً أن وجود نظام فعال للرقابة يمكن أن يرسخ آلية المساءلة المعززة. وتحقيقاً لذلك، تتوقع اللجنة أن يواصل المكتب استعراض نموذج عمله لكي يتكيف مع البيئة المتغيرة، ويشمل ذلك ما يتعلق بقياس أدائه واستجابته لأثر المخاطر الناشئة.



الرجاء إعادة استعمال الورق

\* A/78/50

290623 190623 23-10690 (A)



## أولا - مقدمة

1 - أجرت اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة استعراضاً للميزانية البرنامجية المقترحة لمكتب خدمات الرقابة الداخلية لعام 2024، وفقا للفقرتين 2 (ج) و (د) من اختصاصاتها (انظر قرار الجمعية العامة 275/61، المرفق). وتتمثل مسؤولية اللجنة في هذا الصدد في استعراض الميزانية المقترحة للمكتب، مع أخذ خطة عمله في الحسبان، وتقديم توصيات إلى الجمعية العامة عن طريق اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية. ويتضمن هذا التقرير تعليقات اللجنة ومشورتها وتوصياتها المتصلة بالميزانية البرنامجية المقترحة للمكتب لعام 2024، لكي تنظر فيها كل من اللجنة الاستشارية والجمعية العامة.

2 - وعرضت شعبة تخطيط البرامج والميزانية باب الرقابة الداخلية من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2024 (A/78/6 (Sect.30)) على اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة. وتلقت اللجنة أيضا معلومات تكميلية من مكتب خدمات الرقابة الداخلية. وتعرب اللجنة عن تقديرها لسرعة الشعبة في الاستجابة ولتعاون المكتب في توفير المعلومات اللازمة.

## ثانيا - استعراض الميزانية البرنامجية المقترحة لمكتب خدمات الرقابة الداخلية لعام 2024

3 - بلغ مجموع الموارد المتوقعة للمكتب، لعام 2024، من موارد الميزانية البرنامجية (قبل إعادة تقدير التكاليف) ومن الموارد الأخرى المقررة والموارد الخارجة عن الميزانية ما قدره 68 401 200 دولار، مقارنة بمبلغ قدره 69 670 200 دولار لعام 2023، مما يعكس نقصانا قدره 1 269 400 دولار، أو ما نسبته 1,8 في المائة. وكان النقصان في موارد الميزانية المقررة الأخرى، في حين أظهرت الموارد الخارجة عن الميزانية زيادة طفيفة قدرها 218 100 دولار أو 1,6 في المائة. وظلت الموارد المتصلة بالوظائف على حالها حيث شملت 297 وظيفة (انظر الجدول 1).

الجدول 1

إجمالي الموارد المالية والموارد المتصلة بالوظائف المخصصة لمكتب خدمات الرقابة الداخلية، حسب مصدر التمويل (قبل إعادة تقدير التكاليف)

(بالآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الموارد المتصلة بالوظائف		الموارد المالية		الفرق		الفرق		
الفرق	عدد الوظائف	النسبة المئوية	تقديرات عام 2023	تقديرات عام 2024	المبلغ	النسبة المئوية	تقديرات عام 2023	تقديرات عام 2024
0,0	-		116	116	0,0		22 134,6	22 134,6
0,0	-		136	136	(4,4)	(1 487,5)	32 302,7	33 790,2
0,0	-		45	45	1,6	218,1	13 963,9	13 745,8
<b>0,0</b>	<b>-</b>		<b>297</b>	<b>297</b>	<b>(1,8)</b>	<b>(1 269,4)</b>	<b>68 401,2</b>	<b>69 670,6</b>

ملاحظة: استندت أرقام الميزانية إلى الباب 30، الرقابة الداخلية، من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2024 (A/78/6 (Sect.30)) وإلى المعلومات التكميلية ذات الصلة.

4 - ويعرض الجدول 2 الميزانية البرنامجية المقترحة لمكتب خدمات الرقابة الداخلية لعام 2024 مقارنة بالاعتماد المخصص لعام 2023. وتقدر الميزانية البرنامجية المقترحة للمكتب لعام 2024 بمبلغ 22 134 600 دولار (قبل إعادة تقدير التكاليف)، وهو نفس مستوى اعتمادات عام 2023. وظلت الموارد المتصلة بالوظائف على حالها حيث شملت 116 وظيفة. وأبلغت اللجنة بأنه من أجل تلبية احتياجات المكتب دون زيادة الموارد، أجرى المكتب بعض عمليات إعادة التوزيع شملت ما يلي: (أ) زيادة قدرها 23 900 دولار لتغطية تكاليف سفر كبار موظفي المكتب لإجراء المزيد من عمليات التخطيط الاستراتيجي القائم على المخاطر والرصد والضمان للأنشطة الصادر بها تكليف؛ (ب) زيادة قدرها 63 200 دولار تعكس الاحتياجات الإضافية من الخدمات الاستشارية لتكملة القدرات الداخلية في مجال الأمن السيبراني، فضلا عن إدارة البيانات وحوكمتها؛ (ج) نقصان قدره 33 600 دولار يعزى أساسا إلى انخفاض الاحتياجات في إطار الخدمات التعاقدية ونقل الموارد إلى دعم البرامج؛ (د) نقصان قدره 26 500 دولار يعزى أساسا إلى نقل الموارد إلى شعبة المراجعة الداخلية للحسابات وانخفاض الاحتياجات من الخدمات المكتبية وخدمات استضافة المواقع تحت بند مصروفات التشغيل العامة.

## الجدول 2

## الموارد المالية والموارد المتصلة بالوظائف المدرجة في الميزانية العادية، حسب البرنامج (قبل إعادة تقدير التكاليف)

(بالآلاف دولارات الولايات المتحدة)

موارد الميزانية العادية	الموارد المالية				الموارد المتصلة بالوظائف			
	المعتمدة لعام		المقدرة لعام		المعتمدة لعام		المقدرة لعام	
	2023	2024	المبلغ	النسبة المئوية	2023	2024	عدد الوظائف	النسبة المئوية
ألف - التوجيه التنفيذي والإدارة	1 515,9	1 539,8	23,9	1,6	8	8	8	0,0
باء - برنامج العمل	19 186,5	19 189,1	2,6	0,0	101	101	101	0,0
البرنامج الفرعي 1 المراجعة الداخلية	8 734,3	8 797,5	63,2	0,7	44	44	44	0,0
البرنامج الفرعي 2 التفتيش والتقييم	4 406,6	4 373,0	(33,6)	(0,8)	24	24	24	0,0
البرنامج الفرعي 3 التحقيقات	6 045,6	6 018,6	(27,0)	(0,4)	33	33	33	0,0
جيم - دعم البرامج	1 432,2	1 405,7	(26,5)	(1,9)	7	7	7	0,0
<b>المجموع</b>	<b>22 134,6</b>	<b>22 134,6</b>	<b>0,0</b>	<b>0,0</b>	<b>116</b>	<b>116</b>	<b>116</b>	<b>0,0</b>

ملاحظة: استندت أرقام الميزانية إلى الباب 30، الرقابة الداخلية، من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2024 (A/78/6 (Sect.30)) وإلى المعلومات التكميلية ذات الصلة.

5 - وأبلغ المكتب اللجنة كذلك بأن الأولويات الرئيسية لميزانية عام 2024 تشمل استعراض ما يلي: (أ) تنفيذ الإصلاحات المتعلقة بركائز الإدارة، والسلام والأمن، والتنمية؛ (ب) تعزيز ثقافة المنظمة؛ (ج) إدارة المشتريات وسلسلة الإمداد، بما يشمل إدارة مخاطر الغش والفساد؛ (د) إدارة مرحلة خفض التدرج للبعثات؛ (هـ) تعزيز نظام حماية المبلغين عن المخالفات.

6 - وأشارت اللجنة إلى أن أولويات المكتب لعام 2022 هي كما يلي: (أ) تنفيذ أهداف التنمية المستدامة؛ (ب) الاستجابة لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) والدروس المستفادة بشأن تماسك

منظومة الأمم المتحدة واستمرارية تصريف أعمالها؛ (ج) تنفيذ إصلاحات الأمين العام المتعلقة بركائز الإدارة، والسلام والأمن، والتنمية؛ (د) تعزيز ثقافة المنظمة على أساس الاحترام والمساواة وتحقيق النتائج؛ (هـ) تعزيز نظام حماية المبلغين عن المخالفات.

7 - وكذلك أبلغت اللجنة بأن المكتب سيواصل أيضا تغطية برامج المنظمة واستراتيجياتها، بما في ذلك المجالات الشاملة من قبيل: تقديم الدعم إلى الدول الأعضاء بشأن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة؛ وتنفيذ استراتيجيات الأمين العام بشأن التكافؤ بين الجنسين، والمساواة العرقية، والاستدامة البيئية، والبيانات.

8 - وأبلغ المكتب اللجنة بأنه، سعيا إلى تحقيق تلك الأولويات والأهداف، يعتزم التركيز على كفاءة تزويد الموظفين بالمعارف والمهارات اللازمة لتحقيق النتائج المتوقعة، من قبيل ما يلي: (أ) تعزيز استخدام الإدارة المركزية للمخاطر في التخطيط لأنشطة المراجعة الداخلية للحسابات والتقييم والتفتيش؛ (ب) وتحسين التوجيه بشأن كيفية إجراء مراجعة أداء نظام تفويض السلطة، وإدارة مراعاة الاعتبارات المتعلقة بالإعاقة والاستدامة البيئية في البرامج، وإدارة مخاطر الغش؛ (ج) تعزيز التوجيه فيما يتعلق بعمليات تقييمات البرامج من حيث المواضيع والنواتج (بما في ذلك عناصر حفظ السلام)، وبإدماج جهود التصدي لجائحة كوفيد-19 والدروس المستفادة منها في تصميم عمليات التقييم؛ (د) توفير التوجيه بشأن استخدام الدراسات التحليلية للبيانات من أجل تحسين التخطيط للتحقيقات وبالتالي تحسين توقيتها.

9 - وتحيط اللجنة علما بمبادرات المكتب وتتطلع إلى ما يلي: (أ) تقييم واستنتاجات المكتب فيما يتعلق بتحقيق تلك الأولويات؛ (ب) استمرار فهم ترابط أولويات المكتب من سنة إلى أخرى وتربطها مع المنهجية القائمة على المخاطر؛ (ج) مساهمة المكتب في تحقيق أهداف الأمين العام.

## ألف - التوجيه التنفيذي والإدارة

10 - على النحو المبين في الجدول 2، في حين من المتوقع أن تظل الموارد المتصلة بالوظائف المخصصة للتوجيه التنفيذي والإدارة في عام 2024 عند المستوى نفسه للموارد المعتمدة في عام 2023، من المتوقع أن تزيد الموارد المالية بنسبة 1,6 في المائة (23 900 دولار) لتصل إلى ما مجموعه 1 539 800 دولار. وعلى نحو ما ورد في الفقرة 4، تهدف زيادة الموارد إلى تمكين القيادة العليا للمكتب من مواصلة القيام برحلات لتيسير عمليات التخطيط الاستراتيجي القائم على المخاطر والرصد والضمان للأنشطة الصادر بها تكليف.

## باء - برنامج العمل

### البرنامج الفرعي 1

#### المراجعة الداخلية

11 - أبلغت اللجنة بأن شعبة المراجعة الداخلية للحسابات قد حددت في عام 2024 خمس مبادرات للمساهمة في تحقيق أهداف المكتب، وهي: (أ) الاضطلاع بأنشطة مراجعة داخلية من أجل التوصية بإدخال تحسينات على إجراءات الرقابة والعمليات الرئيسية؛ (ب) دعم الجهود التي تبذلها إدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال لتعزيز نظام المساءلة في الأمانة العامة؛ (ج) التركيز على إدارة

البيانات وأمنها؛ (د) تعزيز عمليات تخطيط العمل السنوية؛ (هـ) تنفيذ التوصيات المنبثقة عن التقييم الخارجي لجودة وظيفة المراجعة الداخلية للحسابات.

12 - وتحقيقاً لهذه الأهداف، يتوقع أن تزيد الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2024 للبرنامج الفرعي 1، المراجعة الداخلية للحسابات، زيادة طفيفة لتبلغ 8 797 500 دولار مقارنة بالاعتماد المخصص في عام 2023 البالغ 8 734 300 دولار، بينما ستظل مستويات الموارد المتصلة بالوظائف على حالها عند 44 وظيفة (انظر الجدول 2). وعلى نحو ما ورد في الفقرة 4، تعزى الزيادة الاسمية البالغة 63 200 دولار إلى النقل المقترح للموارد المخصصة للخدمات الاستشارية (من شعبة التفتيش والتقييم وشعبة التحقيقات).

#### عملية تخطيط العمل على أساس المخاطر

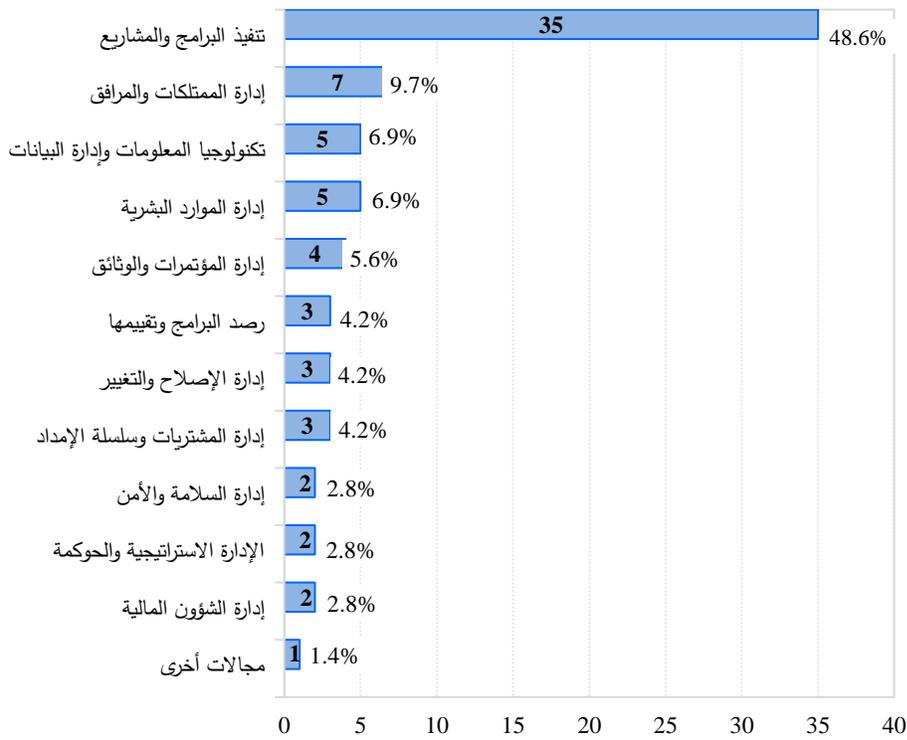
13 - واصلت اللجنة إجراء مناقشات مع المكتب بشأن عملية تخطيط العمل على أساس المخاطر والتحقق من مدى قيام شعبة المراجعة الداخلية للحسابات بأخذ المخاطر المؤسسية في الحسبان لدى تحديد مستوى الموارد اللازمة لإنجاز برنامج العمل. وتواصلت اللجنة الدعوة إلى اعتبار استخدام تقييمات المخاطر لتحديد أولويات موارد مراجعة الحسابات وتخصيص تلك الموارد ممارسة من أفضل الممارسات، وهذا موقف أيدته اللجنة في تقاريرها السابقة عن ميزانية. وفي هذا الصدد، أبلغ المكتب اللجنة أن الشعبة قامت مؤخراً، في إطار عملية التخطيط القائم على المخاطر لعام 2024، بتأكيد استراتيجية ضمان الجودة الخاصة بها من خلال التقييمات وتحليلات المخاطر على مستوى الأمانة العامة والكيانات. ووفقاً للمكتب، لا تزال استراتيجية الضمان تستند إلى أفق مدته خمس سنوات، فهي تغطي المخاطر المتوسطة على مدى خمس سنوات والمخاطر العالية على مدى ثلاث سنوات.

14 - وأوصت اللجنة في تقاريرها السابقة بأن يراعي المكتب في تخطيط عمله على أساس المخاطر إطار الإدارة المركزية للمخاطر في المنظمة. وأبلغ المكتب اللجنة بأنه يستخدم تعريف المخاطر الواردة في إطار الإدارة المركزية للمخاطر للأمانة العامة والتعاريف التي تعتمد عليها كيانات المنظومة الأخرى لتحديد وتسجيل المخاطر الرئيسية التي يتعين معالجتها في كل مهمة يُقترح إدراجها في خطة العمل المستقبلية (مع ملاحظة أنه يمكن تحديد نطاق مهمة واحدة لمعالجة مخاطر متعددة).

15 - وأشار المكتب كذلك إلى أنه، في إطار التحسينات التي أدخلها على منهجية إعداد خطط عمله على أساس المخاطر، وفي ضوء إطار الإدارة المركزية للمخاطر للأمانة العامة، ستكون مجالات التركيز التالية هي الأساس لخطة عمل الشعبة لعام 2024 (انظر الشكل الأول). وكما هو مبين في الشكل الأول، فإن 72,2 في المائة من عمل الشعبة سينحصر في أربعة مجالات تركيز، هي: (أ) تنفيذ البرامج والمشاريع (48,6 في المائة)؛ (ب) إدارة الممتلكات والمرافق (9,7 في المائة)؛ (ج) تكنولوجيا المعلومات وإدارة البيانات (6,9 في المائة)؛ (د) إدارة الموارد البشرية (6,9 في المائة).

## الشكل الأول

## مهام شعبة المراجعة الداخلية للحسابات في عام 2024، حسب مجال التركيز



16 - وتلاحظ اللجنة التزام المكتب بمواءمة خطة عمله مع عملية الإدارة المركزية للمخاطر على نطاق الأمانة العامة. وتؤيد اللجنة هذه الإجراءات وستستعرضها في دوراتها المقبلة.

17 - وكذلك أبلغ المكتب اللجنة بأن شعبة المراجعة الداخلية للحسابات تعتمد الاضطلاع بما عدده 72 مهمة، وهو ما يمثل زيادة عن عدد المهام التي كان مخططا لها في عام 2023 البالغ 63 مهمة ويقترّب من عدد المهام المضطلع بها في عام 2022 البالغ 75 مهمة، على النحو الوارد في الفقرة 19 من الوثيقة A/77/85.

18 - وتلاحظ اللجنة الاتجاه في عدد المهام المضطلع بها و/أو المنجزة كل سنة، وتعتمد مواصلة العمل مع المكتب بشأن العلاقة بين الفجوة في الموارد ومستوى الضمانات المقدمة لأصحاب المصلحة.

## تحليل النقص في قدرات شعبة المراجعة الداخلية للحسابات

19 - في سياق منهجية المكتب لتخطيط العمل، أبلغ المكتب اللجنة بأن تحليل النقص في القدرات في شعبة المراجعة الداخلية للحسابات قد نظر في الموارد اللازمة للاضطلاع بالمهام المدرجة في استراتيجية خطة العمل الحالية (2023)، إلى جانب الموارد المتاحة (الوظائف المعتمدة) مطروحا منها معدلات الشواغر المدرجة في الميزانية (المفترض حاليا أنها بنسبة 10 في المائة في المتوسط)، وكذلك الشواغر الفعلية المتوقعة بما يزيد عن معدل الشواغر المدرج في الميزانية. وحسبما ما ذكر المكتب، يكمن النقص في قدرات الشعبة في الموارد اللازمة لتغطية تلك المخاطر التي لا يمكن أن تُغطى في حدود مستويات الموارد الحالية.

وفيما يتعلق بالأنشطة الممولة في إطار الميزانية البرنامجية (بما في ذلك مخاطر الضمان المتصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات)، لاحظ المكتب وجود فجوة عامة صغيرة. ووفقا للمكتب، فإنه سيواصل إدارة ذلك من خلال ما يلي: (أ) الجهود المبذولة حاليا لملء الوظائف الشاغرة حتى بلوغ مستويات الشواغر المدرجة في الميزانية؛ (ب) إعادة تحديد نطاق المهام، إذا لزم الأمر؛ (ج) تحديد فرص العمل مع أفرقة مراجعة الحسابات الأخرى في شعبة المراجعة الداخلية للحسابات لتعميم تغطية مخاطر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مهام أخرى كجزء من خطة العمل.

20 - وتنوّه اللجنة بالجهود التي يبذلها المكتب لتدارك النقص في قدرات شعبة المراجعة الداخلية للحسابات بطريقة عملية. وتحيط اللجنة علما أيضا بأن تقييم الجودة الخارجي الذي تجريه الشعبة لا يزال جاريا. وبناء على ذلك، ودون المساس بنتيجة ذلك التقييم، تؤيد اللجنة الميزانية البرنامجية المقترحة لشعبة المراجعة الداخلية للحسابات بصيغتها المعروضة.

## البرنامج الفرعي 2

### التفتيش والتقييم

21 - على النحو المبين في الجدول 2، تبلغ الميزانية البرنامجية المقترحة للبرنامج الفرعي 2، التفتيش والتقييم، ما قدره 4 373 000 دولار، وهو ما يمثل انخفاضا طفيفا بنسبة 0,8 في المائة مقارنة بالاعتماد المخصص لعام 2023، البالغ 4 406 600 دولار. وظلت الموارد المتصلة بالوظائف على نفس المستوى الذي كانت عليه في عام 2023 حيث شملت 24 وظيفة. وكما لوحظ في الفقرة 4، يعزى النقصان في الميزانية المقترحة إلى انخفاض الاحتياجات تحت بند الخدمات التعاقدية وإلى نقل الموارد إلى دعم البرامج.

### تقييم المخاطر وعملية تخطيط العمل

22 - على نحو ما ورد في التقارير السابقة، فإن التقييم الذي تجريه شعبة التفتيش والتقييم يكون على مستوى البرامج الفرعية لا على مستوى البرامج. وعدد الكيانات القابلة للتقييم على مستوى البرامج الفرعية أكبر بكثير منه على مستوى البرامج. وباستثناء البرامج الفرعية الثلاثة لمكتب التنسيق الإنمائي التي يوفر لها ذلك المكتب التمويل لإجراء التقييمات، وجميع البرامج الفرعية للإدارة والدعم التي تخضع لمراجعة الأداء من جانب شعبة المراجعة الداخلية للحسابات، أبلغت اللجنة بأن شعبة التفتيش والتقييم قد حددت مجموعة من 162 برنامجا فرعيا قابلة للتقييم.

23 - ولاحظ المكتب كذلك أن تقييم المخاطر في عام 2024 سيظل يركز على مستوى نتائج البرامج الفرعية وسيستند إلى خمسة معايير رئيسية للمخاطر، هي: الموارد، وتقييم الكيانات، والتغطية الرقابية، وتقييم المخاطر الذي يجريه المكتب، والأهمية الاستراتيجية. وقد أتاح المعياران النوعيان الأخيران للمكتب تحديد البرامج الفرعية التي تبدي خطرا أكثر مباشرة أو أشد، مما يتطلب تقييمها في الدورتين المقبلتين.

### تحليل النقص في قدرات شعبة التفتيش والتقييم

24 - على نحو ما كان عليه الحال في السنوات السابقة، أبلغت اللجنة بأن التقييم الأولي لقدرات شعبة التفتيش والتقييم وتحليل النقص فيها قد حددا 162 برنامجا فرعيا. وأشار المكتب كذلك إلى أنه سيتعين على

الشعبة، من أجل تحقيق هدفها المتمثل في تقييم كل برنامج فرعي مرة واحدة خلال فترة مدتها ثماني سنوات، أن تضطلع بتقييم 20 برنامجا فرعيا في السنة. وبافتراض اضطلاع كل فريق من مقيمين اثنين بما عدده 1,33 تقييم سنويا، سيستدعي ذلك وجود 30 موظفا. بيد أنه لا يتوفّر لدى المكتب إلا 17 موظفا لإجراء التقييمات. وبعد تطبيق معدل شواغر متوسطه 10 في المائة، وباستثناء المدير (مد-2) وموظفي فئة الخدمات العامة، سيظلّ النقص السنوي الإجمالي في القدرات يناهز 15 موظفا.

25 - ولتدارك هذا النقص جزئيا، أبلغ المكتب اللجنة بأنه يعترّم الاضطلاع بالتدابير التخفيفية التالية: (أ) الاستمرار في وضع البرامج الفرعية المشتركة في مجموعات مواضيعية متشابهة؛ (ب) التركيز على البرامج الفرعية البالغ عددها 93 برنامجا التي جرى تقييمها باعتبارها إما ذات مخاطر عالية أو ذات مخاطر عالية جدا في دورة مدتها ثماني سنوات؛ (ج) مواصلة تعزيز قدرات التقييم لدى الكيانات في الأمانة العامة بواسطة التدريب، والدعم، والتوجيه، والأدوات اللازمة كي تجري الكيانات تقييمات عالية الجودة. ونتيجة لهذه التدابير والاستراتيجيات، أشار المكتب إلى أن النقص المتوقع لعام 2024 يقدّر بخمسة موظفين.

26 - واستفسرت اللجنة من المكتب عن أثر النقص في القدرات على عمل الشعبة وعلى قدرتها على تغطية البرامج الفرعية ذات المخاطر العالية أو ذات المخاطر العالية جدا خلال دورة مدتها ثماني سنوات. وذكر المكتب أنه بدون الموظفين الخمسة، لن تتمكن الشعبة، في أحسن الأحوال، من إنجاز 10 تقييمات لنواتج البرامج الفرعية كل سنة، وهو ما يقل بتقييمين عن التقييمات الـ 12 اللازمة لاستيفاء تغطية تقييمية للبرامج الفرعية التي تواجه مخاطر عالية وعالية جدا على مدى دورة الثماني سنوات. وعلاوة على ذلك، أشار المكتب في التقرير السابق (A/77/85) إلى أنه يعترّم وضع مختلف المبادرات في الاعتبار عند تحديد ما إذا كان ينبغي إدراج طلبات الحصول على موارد إضافية لتدارك أي نقص محدد في القدرات مستقبلا في إطار وضع المقترحات اللاحقة المتعلقة بموارد المكتب في إطار الميزانية العادية وحساب الدعم.

27 - وتلاحظ اللجنة الجهود التي يبذلها مكتب خدمات الرقابة الداخلية للتقليل من أثر النقص في القدرات. ومع ذلك، لا يزال القلق يساور اللجنة لأن النقص لا يزال قائما بالرغم من تلك التدابير، وقد يؤثر ذلك في قدرة شعبة التفتيش والتقييم على تناول جميع المجالات في الوقت المناسب. وبما أن هذا النقص يفترض معدل شواغر قدره 10 في المائة، تكرر اللجنة توصيتها السابقة بأن يضاعف المكتب جهوده لمعالجة الشواغر وكفالة تحديد الأولويات على الوجه الملائم للتركيز على تقييم البرامج الفرعية ذات المخاطر العالية في إطار دورة التقييم التي تستغرق ثماني سنوات.

28 - وتؤيد اللجنة طلب تخصيص الموارد لشعبة التفتيش والتقييم لعام 2024، على أساس أن تستمر هذه الشعبة في تنقيح تحليل النقص في قدراتها، وأن تنظر في الحاجة إلى موارد إضافية في طلبات الميزانية المقبلة إذا اقتضى الأمر ذلك، لا سيما بعد الانتهاء من تقييم الجودة الخارجي للشعبة.

### البرنامج الفرعي 3

#### التحقيقات

29 - تبلغ الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2024 للبرنامج الفرعي 3، التحقيقات، ما قدره 6 018 600 دولار، وهو ما يمثل انخفاضا طفيفا بنسبة 0,4 في المائة مقارنة بالموارد المعتمدة لعام 2023. وظلت الموارد المتصلة بالوظائف على حالها حيث شملت 33 وظيفة (انظر الجدول 2).

30 - وأبلغت اللجنة بأن شعبة التحقيقات تواصل معالجة المسائل التي حددتها اللجنة في تقاريرها السابقة، ولا سيما مسألة استقدام الموظفين إلى الشعبة واستبقائهم فيها. وأبلغت اللجنة أنه في 31 آذار/مارس 2023، بلغ معدل الشواغر لوظائف الميزانية العادية 25 في المائة، بعد أن كانت النسبة المبلغ عنها في الوقت نفسه من العام الماضي 18,4 في المائة.

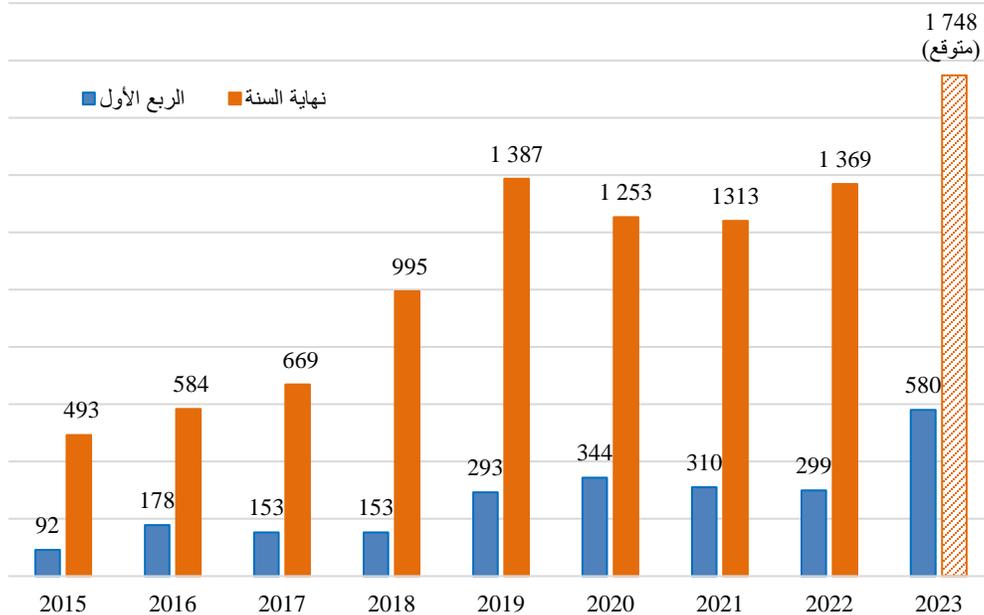
31 - وعلى الرغم من أنه ليس بارتفاع النسبة المبلغ عنها في تقرير اللجنة (A/76/81) البالغة 33 في المائة، فإنه لا يزال أعلى مما كان عليه في العام الماضي ولا يزال يشكل خطراً لا يستهان به. وتسلم اللجنة بالجهود التي بذلها المكتب في معالجة الشواغر. غير أن اللجنة لا تزال تشعر بالقلق من عدم التوصل إلى حل دائم للتغلب على هذا التحدي المستوطن. وتكرر اللجنة توصيتها السابقة بأن يستكشف المكتب أساليب بديلة تهدف إلى تحسين مبادرات التوظيف والاستبقاء في الشعبة من أجل إبقاء مستويات الشواغر منخفضة.

#### تحليل الاتجاهات في شعبة التحقيقات وعملية وضع خطة عمل لها

32 - حصلت اللجنة، خلال مداواتها، على تحليلات للاتجاهات المتصلة بأنشطة شعبة التحقيقات. وأفاد المكتب بأن تلك التحليلات شكّلت الأساس الذي قامت عليه خطة العمل لعام 2024. وقد نظرت اللجنة على وجه التحديد في مستويات الاستيعاب المتعلقة بمسائل التحقيق التي عُرضت على الشعبة وأبلغت بأن المكتب توقع إحالة عدد قياسي من الحالات إلى التحقيق في عام 2023. ومن المتوقع أن تكون الشعبة قد تلقت، بحلول نهاية عام 2023، ما عدده 1 748 حالة - أي أعلى بكثير من عدد الحالات الواردة في عام 2022 والبالغ 1 369 حالة (انظر الشكل الثاني).

#### الشكل الثاني

#### تحليل اتجاهات الحالات الواردة إلى شعبة التحقيقات

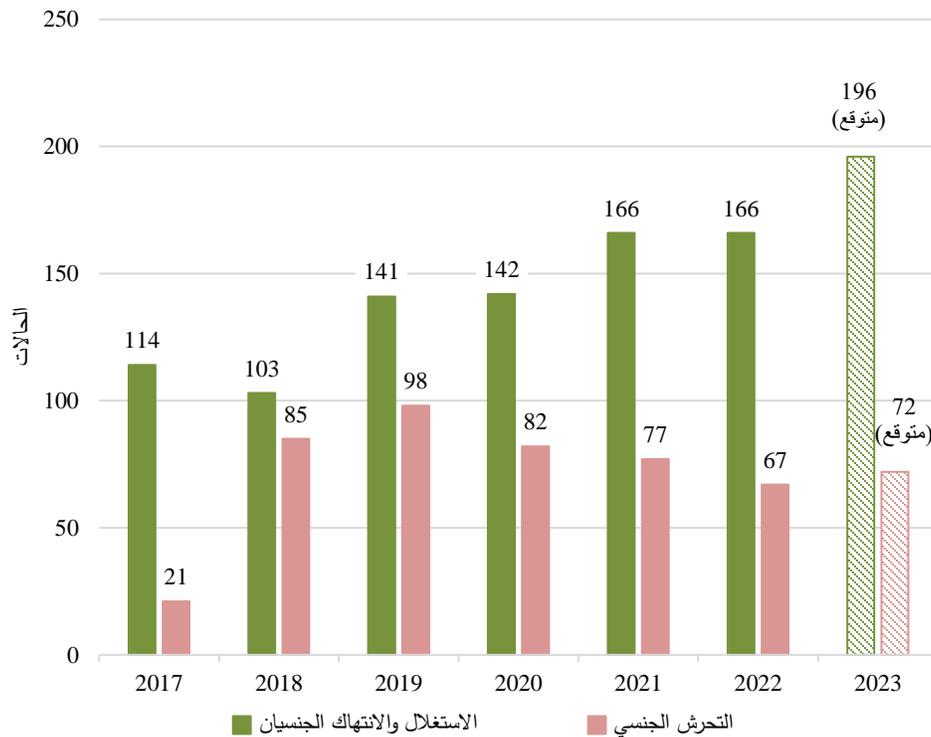


33 - فيما يتعلق بشكاوى التحرش الجنسي، أبلغت اللجنة بأن الحالات الـ 72 المتوقعة ظلت قريبة من مستويات عام 2021 مقارنة بالعدد المرتفع من الحالات التي أُبلغ عنها في عام 2019 وهو 98 حالة. ومن ناحية أخرى، لم يتغير عدد حالات الاستغلال والانتهاك الجنسيين في عامي 2021 و 2022، حيث بلغ 166 حالة في كل من السنتين. وعلاوة على ذلك، وفقا للمكتب، من المتوقع أن يصل العدد المتوقع لحالات الاستغلال والانتهاك الجنسيين لعام 2023 إلى مستوى قياسي يبلغ 196 حالة، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 18 في المائة مقارنة بعام 2022 (انظر الشكل الثالث).

34 - وأبلغت اللجنة بأن الزيادة في عدد حالات الاستغلال والانتهاك الجنسيين يمكن أن تعزى إلى عدد من العوامل، منها إدكاء الوعي الداخلي من خلال بدء التدريب الإلزامي المستكمل مؤخرا بشأن منع الاستغلال والانتهاك الجنسيين ومواصلة مبادرة حوار القيادة التي يقودها مكتب الأخلاقيات. وثمة عدد من حالات الاستغلال والانتهاك الجنسيين المبلغ عنها حتى الآن في عام 2023 تتصل بحوادث وقعت منذ عدة سنوات. ويمكن أن يعزى هذا التطور إلى تعزيز التواصل مع المجتمعات المحلية مما يؤدي إلى الإبلاغ عن حالات استغلال وانتهاك جنسيين أقدم.

الشكل الثالث

#### الشكاوى المتعلقة بالاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي



تحليل النقص في قدرات شعبة التحقيقات

35 - عند تحديد مقدار النقص في قدرات شعبة التحقيقات لعام 2024، أبلغ المكتب اللجنة بافتراضي التخطيط المستخدمين، وهما: (أ) معدل شواغر قدره 10 في المائة؛ و (ب) تؤولي كل محقق ما متوسطه خمسة تحقيقات مفتوحة وإنجاز ستة تحقيقات في السنة.

36 - ووفقا للمكتب، أظهر تحليل النقص في القدرات الذي أجرته الشعبة ما يلي: (أ) زيادة مستمرة في عدد الحالات والتحقيقات منذ عام 2017 لم تقترن بزيادة متناسبة في توفير الموارد لها؛ (ب) نقص في قدرات الشعبة يقدر بما عدده 13 وظيفة محقق من الرتبين ف-3 و ف-4 (ست وظائف ممولة من الميزانية العادية وميزانية حساب الدعم، و 7 وظائف ممولة من موارد خارجة عن الميزانية)؛ (ج) تركّز الحاجة إلى معظم الموارد الإضافية في منطقة أفريقيا.

37 - واستقرت اللجنة من المكتب عن أثر النقص في القدرات على عمل الشعبة. ورد مكتب خدمات الرقابة الداخلية بأنه بدون موارد إضافية، فإن الاضطلاع بولاية المكتب في الوقت المناسب وبطريقة مهنية سيتأثر سلبا. وإذا لم يعالج النقص المتنامي بين الموارد الحالية وزيادة عبء العمل بجدية عبر إنشاء وظائف إضافية لمحققين، فسيتعين إعطاء الأولوية للحالات والتحقيقات الواردة، وستدرج المسائل الأقل أهمية على قائمة الانتظار التي يتعين التعامل معها حالما تصبح الموارد متاحة. ومن شأن هذا النهج أن يعرض المساءلة للخطر، بسبب عدم الحصول على الأدلة وحفظها في الوقت المناسب وبسبب فقدان الاتصال بالشهود. وقد يضرّ ذلك بمصداقية وظيفة الرقابة ككل ويثبط الإبلاغ، إذا ما نُظر إلى النظام على أنه غير فعال. وأشار المكتب أيضا إلى أن زيادة عدد وظائف المحققين ستتيح إسناد الحالات الواردة إلى عدد أكبر من المحققين، مما يكفل تناول التحقيقات في الوقت المناسب. واستنادا إلى التوصيات الواردة في تقرير التقييم الخارجي لجودة وظيفة التحقيق، يدرس المكتب الحاجة إلى موارد إضافية لإدراجها في مقترحات الميزانية المقبلة.

38 - ولمعالجة مسألة الموارد التي لا تواكب الزيادة في عدد القضايا، أوصت اللجنة، في الفقرة 69 من تقريرها (A/77/273)، بأن يستعرض المكتب احتياجات شعبة التحقيقات من الموارد مقابل احتياجات أصحاب المصلحة فيها بغية وضع خطة لزيادة تخفيض متوسط الوقت اللازم لإنجاز التحقيقات وإدارة الحالات. ويساور اللجنة القلق لأن المكتب لم يتخذ أي إجراء بشأن تلك التوصية في ميزانية عام 2024. وتكرر اللجنة توصيتها السابقة وتتطلع إلى استعراض تحليل الشعبة لاحتياجاتها من الموارد، التي ينبغي استخدامها بعد ذلك كمدخل رئيسي لوضع الميزانيات في المستقبل بما يوفر صورة واقعية لاحتياجاتها من الموارد. وهذا أمر بالغ الأهمية لأن تقييم الجودة الخارجي قد أُنجز.

39 - وبالنظر إلى ما تقدم، وعلى الرغم من ارتفاع معدل الشواغر، ترى اللجنة أن مستوى الموارد الحالي لا يكفي لتغطية المخاطر التي تتعرض لها الشعبة، مثل طول المدة اللازمة لإنجاز التحقيقات والعبء الكبير للقضايا المحالة إلى الإدارة.

## جيم - دعم البرامج

40 - من المتوقع أن تتخفّض الموارد المقترحة لدعم البرامج لعام 2024 انخفاضا طفيفا، من 1 432 200 دولار إلى 1 405 700 دولار، وأن تظل الموارد المتصلة بالوظائف دون تغيير.

## ثالثاً - الخلاصة

41 - يتشرف أعضاء اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة بتقديم هذا التقرير، الذي يتضمن تعليقات اللجنة وتوصياتها، لكي تنظر فيه الجمعية العامة.

(توقيع) عمران فانكر

رئيس اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة

(توقيع) جانيت سانت لوران

نائبة رئيس اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة

(توقيع) دوروثي أ. برادلي

عضو اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة

(توقيع) أنطون ف. كوسيانينكو

عضو اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة

(توقيع) سوريش شارما

عضو اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة